## المجلس البلدي

إعداد: بداح العنزي b_alenzi@hotmail.com

# «البلدي» يبحث تعديلات لائحة بناء الفنادق الإثنين

بداح العنزي

يبحث المجلس البلدي في جلسته العادية الاثنين المقبل برئاسة عبدالله المحري الصيغة النهائية لمقترح التعديل على الجدول رقم 12 بشأن الاشتراطات والمواصفات الخاصة بأبنية الفنادق في مختلف مناطق الكويت.

ويتضمن جدول الأعمال التالي:

● التصديق على محضر الجلسة السابقة بتاريخ 13/10/2025.

● التصديق على محضر الجلسة الأولى غير العادية المنعقدة بتاريخ 19/10/2025.

● كتاب وزير الدولة لشؤون البلدية بشأن التصديق على محضر اجتماع المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 29/9/2025.

● كتاب رئيس لجنة مبارك الكبير فهد الخنين بشأن إدراج معاملة على جدول أعمال الجلسة المتضمنة طلب وزارة الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة زحزحة وتعديل أبعاد موقع مبنى التدريب الواقع بالمنطقة الوسطى ضمن محافظة مبارك الكبير.

● طلب وزارة الشؤون الإسلامية إلغاء الموقع المخصص للهيئة العامة للعناية بالقرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها الواقع في منطقة صبحان ضمن القطعة 1 وطلب قوة الإطفاء العامة تخصيص الموقع لصالحها.

عبدالله المحري

● يناقش المجلس الرد على سؤال العضو وليد الدغر بشأن استغلال أراضي أملاك الدولة لأغراض تجارية خدمة إيقاف السيارات.

● بحث أسباب تأخر الردود على بعض الأسئلة واقتراحات عضو المجلس البلدي م.منيرة الأمير.

● الموافقة النهائية على مشروع إعادة تنظيم جزء من ضاحية المباركية بيان قطعة 15 سابقا.

● طلب شركة البترول الوطنية الكويتية إلغاء قرار المجلس البلدي بشان تخصيص موقع رقم 5 لإنشاء محطة تعبئة وقود على طريق ميناء عبدالله ـ الوفرة بالجنوب الغربي من مدينة صباح الأحمد السكنية وتخصيص موقع محطة تعبئة الوقود بغرب منطقة صباح الأحمد السكنية.

● طلب شركة البترول الوطنية الكويتية تخصيص موقع بديل لمحطة تعبئة الوقود 6 سابقا، والذي يمثل الموقع 155 حاليا الواقع شمال الوفرة الزراعية بجوار المنتزه الترفيهي.

● طلب شركة البترول الوطنية الكويتية تخصيص موقع بديل لمحطة تعبئة الوقود 1 سابقا، والذي يمثل الموقع 153 حاليا الواقع على طريق ميناء عبدالله ـ الوفرة «عريفجان».

● طلب شركة البترول الوطنية الكويتية تخصيص موقع بديل لمحطة تعبئة الوقود 2 سابقا، والذي يمثل الموقع رقم 154 حاليا الواقع بمنطقة عريفجان على الطريق المستحدث جنوب المنطقة العسكرية.

● طلب وزارة الأشغال العامة تخصيص مواقع في منطقة الفحيحيل قطعة 5.

● الاقتراح المقدم من رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري بشأن إضافة نشاط البيع بالتجزئة لأدوات ومستحضرات التجميل الخاصة بالصالونات النسائية.

● الاقتراح المقدم من العضو عبدالله العنزي بشأن الاستفادة من أحجار المتنوعة الأحجام والناتجة عن أعمال الحفر في القسائم السكنية والمشاريع العامة في مشروع المطلاع السكني.

## المحري لإضافة نشاط بيع بالتجزئة لأدوات التجميل في الصالونات النسائية

قدم رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري اقتراحا بإضافة نشاط البيع بالتجزئة لأدوات ومستحضرات التجميل الخاصة بالصالونات النسائية.

وقال المحري في اقتراحه: دائما لا يبرز الواقع العملي لكثير من الاشتراطات الخاصة ببعض أنواع الأنشطة والاستعمالات في كل أنواع البناء الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في هذه الاشتراطات بحيث يشملها بعض التعديل والإضافة وذلك لسد الحاجة وتكملة كل المتطلبات. ومن هذا المنطلق، أتقدم بالاقتراح التالي: إضافة نشاط البيع بالتجزئة لأدوات ومستحضرات التجميل الخاصة بالصالونات النسائية.

# «قانونية البلدي» رفضت إعفاء الجامعة من شرط الضمان المالي لأعمال الحفر في الحرم الطبي

بداح العنزي

أوصت اللجنة القانونية والمالية في المجلس البلدي خلال اجتماعها أمس برئاسة فهد العبدالجادر برفض طلب جامعة الكويت إعفاءها من البند رقم 7 من المادة الأولى من القرار 206 لسنة 2009 بشأن مشروع الحرم الطبي بمدينة صباح السالم الجامعية.

وقال العبدالجادر إن اللجنة أبقت على جدول أعمالها الطلبات التالية:

● طلب عدد من الأعضاء لمناقشة لائحة المظلات ولائحة الحدائق العامة والملاصقة للسكن الخاص.

● التعديات على أملاك الدولة لاستملاك التجاري.

● ممارسة في الأنشطة التجارية في غير الأماكن غير المرخصة لها.

وذكر العبدالجادر أن اللجنة أحالت إلى الجهاز التنفيذي في البلدية اقتراحه بشأن تعديل قيمة الرسوم الواردة في لائحة المعارض المؤقتة 2019.

وبين أن اللجنة أحالت إلى الإدارة القانونية الكتاب المقدم من إحدى الشركات بشأن تمديد عقد المناقصة والخاص بأعمال ردم النفايات والأنقاض في مواقع الردم في البلدية، وذلك لبحث قانونية الإجراء، وبيان إذا ما كان هناك إهمال أو تقصير إداري أو حتى هدر للمال العام.

فهد العبدالجادر مترئسا اجتماع اللجنة القانونية بحضور وليد الدغر

# العنزي يقترح الاستفادة من الصخور في «المطلاع» لاستخدامها في ردم منسوب الأراضي المنخفضة

قدم عضو المجلس البلدي عبدالله العنزي اقتراحا بشأن الاستفادة من الصخور المتنوعة الأحجام والناتجة عن أعمال الحفر في القسائم السكنية والمشاريع العامة في مشروع المطلاع الإسكاني.

وقال العنزي في اقتراحه: نظرا لما يلاحظ من وجود كميات كبيرة من الصخور الناتجة عن أعمال الحفر متنوعة الأحجام في مشاريع القسائم السكنية والمشاريع العامة الحكومية في مشروع المطلاع الإسكاني والتي يتم في الغالب التخلص منها بطرق غير منظمة كما هو ملاحظ في داخل حدود المشروع الذي يقع تحت إشراف المؤسسة العامة للرعاية السكنية وأيضا ما تمت مشاهدته خارج حدود المشروع بكميات كبيرة وما يترتب على ذلك من أعباء بيئية وتشويه للمنظر العام وتكاليف نقل ورمي إضافية والتي ستكون لها جوانب سلبية كثيرة تضر بالبيئة والسكان

عبدالله العنزي

وخصوصا إذا لم تتم مراعاة اللوائح والقوانين والالتزامات التي تضمن الحفاظ على السلامة البيئية والسكانية مما يتطلب الوعي بهذه الآثار واتباع ممارسات مستدامة وصديقة للبيئة.

وأضاف: على ذلك أتقدم بهذا المقترح للاستفادة منها بعدة مجالات على سبيل المثال:

● استخدامها في أعمال ردم وتسوية منسوب الأراضي المنخفضة.

● إعادة تدويرها كمادة وقاعدة أساسية صلبة لطبقات الطرق والبنية التحتية.

● توفيرها كمورد مجاني أو منخفض التكلفة للمشاريع الحكومية.

● استخدامها في إنشاء حواجز صخرية أو كما يطلق عليه «ساتر ترابي» لمنع زحف الرمال خارج حدود المشروع الحالي يتم تخصيصها وتكون مرتبة بأبعاد وأطوال موحدة ذات شكل جمالي.

● التعاون مع القطاع الخاص على المساهمة في إعادة تدويرها، وذلك بتكسيرها باستخدام الكسارات وتحويلها إلى حصي للخرسانة أو الأسفلت ومواد للبنية التحتية.

وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية وذات الصلة مثل المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للبيئة والبلدية لإنشاء آلية للعمل لتحقيق الاستفادة منها.

# «حولي» تناقش تخصيص مواقف سيارات لـ «التأمينات الاجتماعية» بمنطقة مبارك العبدالله

بداح العنزي

تبحث لجنة محافظة حولي خلال اجتماعها الأحد المقبل برئاسة ناصر الجدعان تأثير العقارات الواقعة بالمركز الإداري والتجاري 1ـ2 قطعة 7 حاليا تنظيميا بمنطقة السالمية.

ويتضمن جدول الأعمال التالي:

● طلب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استقطاع جزء من مواقف السيارات السطحية وتخصيصه كمواقف سيارات لخدمة موقع المؤسسة بمنطقة مبارك العبدالله.

● طلب وزارة الشؤون الإسلامية إلغاء موقع مسجد ومواقف السيارات ضمن الضاحية الديبلوماسية قطعة 2 وطلب وزارة الخارجية موقع تخصيص ذاته لإقامة سارية علم.

حيث تضمن رأى الفني التالي:

ناصر الجدعان

أولا: الموافقة على طلب وزارة الشؤون الإسلامية إلغاء قراري المجلس البلدي المتخذ في 13/ 6/ 2011 والمتخذ في 23/6/2008 بشأن تخصيص موقع ضمن الضاحية الديبلوماسية قطعة 2 لإقامة مسجد ومواقف سيارات.

ثانيا: الموافقة على طلب وزارة الخارجية تخصيص الموقع الكائن بالضاحية الديبلوماسية قطعة 2 جنوب منطقة السفارات والبالغ مساحته 9587,98م2 لإقامة سارية علم بارتفاع 29م وتبليط وتجميل بقية الموقع شريطة ما يلي:

● أخذ موافقة الإدارة العامة للطيران المدني بشأن ارتفاع السارية قبل الترخيص.

● تخويل الإدارات المختصة بزحزحة وتعديل أبعاد الموقع ومساحته بما لا يزيد على المساحات المقررة في حال تعارضه مع أي خدمات بنية تحتية قائمة أو أي دواع تنظيمية.

● طلب وزارة الكهرباء والماء المتجددة تخصيص موقع محطة التحويل الثانوية بمنطقة سلوى قطعة 6 محطة رقم 2.

● تمديد استغلال الأرض المخصصة لرياض الأطفال في منطقة الجابرية ـ قطعة 7.

# «الفروانية» تبحث تخصيص موقع لمكافحة المنشطات

بداح العنزي

تبحث لجنة محافظة الفروانية خلال اجتماعها الأحد المقبل الرد على السؤال المقدم من العضو وليد الدغر بشأن الدراسات والتصورات والأنشطة المسموح بها بمزاولتها في القسائم ـ المباني المهمة ـ في منطقة العارضية الحرفية.

ويتضمن جدول الأعمال التالي:

● طلب الوكالة الكويتية لمكافحة المنشطات موقع تخصيص مقر دائم لها في العارضية.

● طلب شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية موقع تخصيص منفذ 1 بيع منتجاتهم ضمن مركز ضاحية منطقة الأندلس قطعة 11.

# تحرير 8 مخالفات وتوجيه إنذارين لاستغلال مساحة في «غرب أبوفطيرة الحرفية»

أعلنت إدارة العلاقات العامة عن الحملة التفتيشية الخامسة للفرق الرقابية في إدارات النظافة في نطاق المحافظات الست على إشغالات الطرق واستغلال المساحة ورصد المخالفات.

وأوضحت أن الفريق الرقابي لإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بمحافظة مبارك الكبير قامت بتنفيذ الحملة الميدانية الخامسة للكشف على مخالفات استغلال المساحة واتخاذ كافة الإجراءات الرقابية بحق المخالفين والتأكد من مدى الالتزام بلوائح ونظم البلدية.

وأكدت قيام الفريق بتنفيذ حملة ميدانية أسفرت عن تحرير 8 مخالفات إشغالات طرق عبارة عن استغلال مساحة أمام المحل من دون ترخيص، وتوجيه إنذارين في منطقة غرب أبوفطيرة الحرفية.

جانب من تحرير المخالفات

### خلال استضافة الكويت الاجتماع الـ 27 لوزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون

# وزيرة الأشغال: مشروع السكك الحديد الخليجية خطوة إستراتيجية نحو التكامل والتنمية المستدامة

■ البديوي: دول «التعاون» ضمن أفضل 21 سوقاً عالمياً في القدرة التنافسية والجاهزية الرقمية وبيئة ممارسة الأعمال

سلطان العبدان

أكدت وزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان أن هذا الاجتماع السابع والعشرين للجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون الخليجي يأتي امتدادا لمسيرة التعاون الخليجي المشترك، القائم على وحدة الهدف والرؤية، والهادف إلى تطوير منظومة النقل والمواصلات باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس. جاء ذلك خلال ترؤس الوزيرة المشعان صباح أمس أعمال الاجتماع السابع والعشرين للجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد في دولة الكويت، بحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، وعدد من الوزراء ووكلاء الوزارات المختصين وممثلي الأمانة العامة. وأشارت المشعان إلى أن التجارب أثبتت أن التكامل في قطاع النقل يمثل عاملا محوريا في تعزيز التبادل التجاري وتسهيل حركة الأفراد والبضائع، ودعم الاستثمارات، وتقوية الروابط الأخوية بين شعوب دول الخليج، مضيفة أن مشروع السكك الحديد الخليجية يعد من أبرز المشاريع الاستراتيجية التي تجسد روح التعاون ووحدة التوجه نحو تحقيق التكامل الخليجي، مبينة أن الكويت وقعت عقد الخدمات الهندسية والتصميم لمسار يبلغ نحو 111 كيلومترا من النويصيب إلى الشدادية، في خطوة مهمة لتنفيذ الجزء الكويتي من الشبكة الخليجية. وأكدت الوزيرة أن التنسيق المشترك بين دول المجلس يهدف إلى تحقيق بنية تحتية متكاملة ومستدامة تعزز التواصل الاقتصادي والاجتماعي، مشيرة إلى أن التحول الرقمي والتطوير التقني أصبحا عنصرين أساسيين في بناء منظومة النقل الحديثة. وأوضحت أن الكويت، في إطار رؤية «كويت جديدة 2035»، تعمل على تطوير الأنظمة الذكية في الطرق والموانئ وتطبيق الحلول الرقمية في إدارة الحركة والخدمات اللوجستية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق أعلى معايير السلامة وجودة الخدمة. وشددت المشعان على أهمية إدماج الاستدامة البيئية في جميع مشاريع النقل، من خلال التوسع في استخدام الطاقة النظيفة والحد من الانبعاثات، إلى جانب توحيد معايير السلامة المرورية بين دول المجلس، حفاظا على الأرواح والممتلكات وتحقيق بيئة نقل آمنة ومستدامة. من جانبه، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي أن مسيرة المجلس حققت إنجازات نوعية وملموسة في مختلف المجالات، بفضل دعم وتوجيهات قادة دول المجلس الذين يؤكدون دائما أهمية تعزيز التكامل الخليجي لمواكبة تطلعات المواطنين وطموحاتهم المستقبلية. وأوضح البديوي أن لجنة وزراء النقل والمواصلات تؤدي دورا محوريا في دعم العمل الخليجي المشترك، مشيرا إلى أن المجلس الأعلى في دورته الخامسة والأربعين شدد على ضرورة استكمال الإجراءات النظامية الخاصة بالاتفاقية العامة لربط دول المجلس بمشروع سكة الحديد الخليجية، وتزويد الهيئة الخليجية للسكك الحديدية بالبيانات المحدثة بصفة دورية، لتحديث الجدول الزمني التفصيلي للمشروع. وأضاف أن المجلس كلف اللجنة بإعداد تقرير سنوي شامل للمجلس الأعلى حول سير العمل في تنفيذ وتشغيل المشروع، مؤكدا أن دول المجلس أولت اهتماما كبيرا بتعزيز التعاون في مجالات النقل والمواصلات. وأشار إلى أن دول مجلس التعاون تجاوزت المتوسط العالمي في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2023 وفق تقارير البنك الدولي، كما أصدرت أكثر من 5700 مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية لتنظيم مشاريع الربط والطرق الرئيسية بين دول المجلس حتى عام 2024.

وزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان متوسطة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي ووزير المواصلات في قطر الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني ووزير النقل والاتصالات العماني م. سعيد بن حمد المعولي ووزير النقل السعودي صالح بن ناصر الجاسر ووزير المواصلات والاتصالات البحريني الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة ووكيل وزارة الطاقة والبنية التحتية في الإمارات محمد المنصوري خلال اجتماع وزراء النقل الخليجي (متين غوزال)

لمشاهدة الفيديو

# وزيرة الشؤون تصدر قراراً بحلّ مجلس إدارة تعاونية الخالدية وإحالة رئيسها وعدد من الموظفين إلى النيابة

بشرى شعبان

في إطار جهود وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة لترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في العمل التعاوني، أعلنت الوزيرة د.أمثال الحويلة عن حل مجلس إدارة جمعية الخالدية التعاونية، وإحالة رئيس المجلس الحالي ورئيسين سابقين وعدد من الموظفين المواطنين والوافدين إلى النيابة العامة، وذلك على خلفية مخالفات إدارية ومالية جسيمة تم رصدها من قبل فرق التفتيش المختصة في الوزارة.

د.أمثال الحويلة

وأكدت الوزيرة أن هذا القرار يأتي تطبيقا لأحكام القانون، وحرصا على حماية أموال المساهمين وصونها من أي تجاوزات أو إساءة استخدام، مشددة على أن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي مجلس إدارة تثبت مخالفته للأنظمة واللوائح. وأضافت الحويلة أن العمل التعاوني في الكويت يحظى برعاية واهتمام القيادة السياسية لما يمثله من ركيزة أساسية في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مشيرة إلى أن الوزارة ماضية في تعزيز الحوكمة والرقابة الوقائية على الجمعيات التعاونية لضمان استدامة أدائها وشفافية إدارتها.